893

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

النظام القانوني للجنسية الفلسطينية
"دراسة مقارنة"

خلود محمد احمد الفقيه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1429هـ / 2008 م

مكتبة جامعة القدس

"النظام القانوني للجنسية الفلسطينية"
"دراسة مقارنة"

اعداد:

خلود محمد احمد الفقيه

فلسطين من جامعة القدس

المشرف الرئيس: الاستاذ الدكتور جورج حزبون

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص من برنامج الدراسات العليا في كلية الحقوق/ جامعة القدس.

1429هـ / 2008م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج القانون

اجازة الرسالة

النظام القانوني للجنسية الفلسطينية
دراسة مقارنة

اسم الطالبة: خلود محمد احمد الفقيه

الرقم الجامعي: 9820156

المشرف: الاستاذ الدكتور جورج حزبون

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2007/4/15 من لجنة المناقشة المدرجة اسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور جورج حزبون، التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور أنور أبو عيشة، التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً: الدكتور يوسف شندي، التوقيع:

القدس – فلسطين

1429هـ/ 2008م

الاهـــداء

الى: من ربياني صغيرا..... والدي العزيزين, حفظهما الله.

الى: رفيق الدرب..... المعاضد المساند الذي يتمنى لي كل التقدم والنجاح..... القريب القريب، زوجي الغالي.

الى: من تحتضنهم الحنايا بكل حنان.....محل الشوق وكنه المحبة..... الرجاء المنتظر والامل المرتقب..... ولدي الحبيبين.....مفيد وحنين.

الى المكلومين في مواطنتهم..... النازفين في لجوئهم..... رفقاء الذكريات حيث الوطن المغصوب ظلما وعدوانا..... كل الفلسطينيين.

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

الباحثة

خلود محمد أحمد الفقيه

إقرار:

أقر انا مقدمة هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع:

خلود محمد احمد الفقيه

التاريخ: 15/4/ 2007م

شكر وعرفان

باقة شكر وعرفان أقدمها بكل تقدير الى من شاركني الجهد بالارشاد والتوجيه اللازم لغايات اعداد هذه الرسالة لتخرج الى الوجود مستكملةً _قدر الامكان_ الجوانب الجوهرية والشكلية كافة، الى استاذي ومشرفي الاستاذ الدكتور جورج حزبون.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من الممتحنين الداخلي الدكتور انور ابو عيشة والخارجي الدكتور يوسف الشندي لما بذلوه من جهد ونصائح في اعداد تعديلات واخراج هذه الرسالة، كما اتقدم بمثله الى لجنة برنامج الدراسات العليا ومنسق البرنامج في كلية الحقوق الدكتور عبد المالك الريماوي ولكل من كان له فضل علي خلال مسيرتي الاكاديمية والى كل من ساندني في شق الخطى في مسيرتي القانونية العلمية والعملية بلا استثناء.

كما ولا يفوتني في هذا المقام أن اخط بحروف الفخر اعتزازي بصرح جامعة القدس العلمي الرائد الذي احتضنني في مسيرتي العلمية في برنامجي البكالوريوس والدراسات العليا، وأخص بالذكر كلية الحقوق ممثلة بجميع أعضاء هيئتها التدريسية والعاملين فيها، وكذلك عمادة الدراسات العليا شاكرةً لجميع كل ما قدموه لي من عون ومساعدة اكاديمية وادارية خلال مراحل دراستي المختلفة.

الباحثة

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع النظام القانوني للجنسية الفلسطينية من خلال مقارنته بالعديد من التشريعات العربية، متناولين خلالها كل المراحل التاريخية والسياسية التي مرت بها فلسطين منذ الحكم العثماني وحتى وقتنا الراهن، و كان الهدف من تناول هذه المراحل هو الوقوف على الآثار المترتبة على جنسية سكان فلسطين في كل مرحلة منها ومدى قانونيتها، وللوصول الى هذا الهدف فقد قسمناها الى فصلٍ تمهيديٍ وفصلين وخاتمة.

تناول الفصل التمهيدي منها التعريف بموضوع البحث والاشكالية التي يثيرها بالاضافة الى منهج البحث الذي تبنيناه في اعدادها، أما الفصل الأول فقد حوى توضيحاً للأحكام العامة في ثبوت واكتساب رابطة الجنسية بين طرفيها بالاضافة الى طرق فقدانها، وذلك بعد ان بينا أركان هذه الرابطة، مبينين ان الدول تسعى وبمجرد ميلادها الى تحديد ركن الشعب فيها وذلك من خلال منحها جنسيتها التأسيسية للوطنيين المقيمين على أرضها في تلك اللحظة، وبعد ذلك تقوم بتنظيم أحكام هذه الجنسية لفروع أولئك الاصول محددةً ووفقاً لسلطتها التقديرية وبما يخدم مصالحها العليا.

أما الفصل الثاني فقد تناول الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية منذ لحظة ميلادها ابان الانتداب البريطاني وحتى هذه اللحظة مرورا بكل المراحل السياسية والقانونية التي مرت بها فلسطين وآثار هذه المراحل على جنسية سكانها، أما الخاتمة فقد حوت على العديد من التوصيات التي نأمل ان يهتدي بها المشرع الفلسطيني عند وضع قانون جنسية خاص بالدولة الفلسطينية المرتقبة، مبدين بعض الملاحظات على مسودة مشروع قانون الجنسية الفلسطيني والتي نأمل اخذها بعين الاعتبار.

وتكمن اهمية هذه الدراسة في ندرة المؤلفات القانونية في المكتبة العربية التي اختصت ببيان الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أهمية هذا الموضوع الحساس على الصعيدين الوطني الفلسطيني والشخصي خصوصا وأننا في مرحلة إقرار تشريعات فلسطينية والتي حتما سيكون منها موضوع الجنسية الفلسطينية من اجل المساهمة في إبداء الرأي القانوني وتقرير الموقف من موضوع الجنسية الفلسطينية في خضم ما يشوبه من آثار سياسية مختلطة في مرحلة تشريعية فلسطينية وطنية.

وقد تم اعتماد التحليل والمقارنة في إعداد هذه الدراسة التي انتهت بالعديد من النتائج والتوصيات كان من أهمها:

أ- ضرورة إصدار قانون جنسية فلسطيني مؤقت تمنح بموجبه الجنسية الفلسطينية لسكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة استنادا على القرارين الدوليين 242 و338 وعلى مراسيم قانون الجنسية الفلسطينية الموحدة 1925- 1941 وعلى قانون الجنسية الأردني لسنة 1954 بقصد وضع تصور لجنسية التأسيس الفلسطينية ولتوفير الحماية الخارجية لحاملي هذه الجنسية وللمساهمة في تطبيق القوانين المقرة من المجلس التشريعي الفلسطيني عند بيان مداها الإقليمي والشخصي.

ب-منح اللاجئين وفقا الجنسية الفلسطينية ولو كان ذلك شكليا وكذلك منحهم جوازات سفر فلسطينية بعد التنسيق مع الدول المضيفة لهم و/أو التي يحملوا جنسيتها وحمل الدول العربية على الأخذ بازدواج الجنسية للاجئين الفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها كاستثناء دعما للشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تقرير مصيره وكذلك عقد الاتفاقيات الدولية الثنائية مع الدول الصديقة المضيفة لهؤلاء اللاجئين من اجل ذات الغاية.

ت-الدراسة المتأنية والدقيقة لوضع تعريف جامع وشامل للمقصود بالفلسطيني تمهيدا لإقرار قانون ينظم أحكام الجنسية الفلسطينية ضمن الإجراءات التشريعية المقررة.

ث-الاستفادة من قوانين الجنسية الحديثة للدول المختلفة في وضع تشريع جنسية فلسطيني يعتمد أساسا على المعايير والقواعد الدولية.

ج- إقرار قانون عودة خاص باللاجئين الفلسطينيين يمنح بموجبه كل من كان فلسطينيا أو انتسل من أم او أب فلسطيني الحق بالعودة إلى فلسطين وحمل جنسيتها الفلسطينية وتجهيز أرضية اقتصادية واجتماعية قادرة على استيعابهم في الأرض الفلسطينية من خلال استثمار تعويضات قضية اللاجئين كحق جماعي في تنمية وتقوية البنى التحتية الفلسطينية.

An abstract:

This study discusses the subject of the legal system of the Palestinian nationality through a comparison with several other Arab legislations; it also discusses the nature of the Palestinian population and refugees and their nationality at the time of the British Mandate , and going through all the historical and political eras Palestine has passed through since Ottoman rule until the present time. The goal of discussing these eras was to present and analyze the effects of each era on the Palestinian population's nationality and the legality of it , to better visualize the future of this nationality.

This study was mainly a discussion and research of the Palestinian population nationality (within the British mandate's borders) since Ottoman rule till the time of the Palestinian authority ; taking into consideration the British mandate and the Israeli occupation of 1948 and 1967, and their effects of the nationality of the Palestinian population in each historical/political era. The study also includes the issues of refugees, Jordanian/Palestinian unity and later disengagement, and the Palestinian Authority and its sovereignty in the subject of nationality, especially the draft of Palestinian nationality law.

A problematic arose in this study where the legal side and the reality of Palestinian nationality were not in agreement, as a consequence of the different implemented policies in each era of the political conflicts in Palestine, which influenced the Palestinian nationality status , and we found that the law was following and tied to politics against the legal logic which states that law is above politics and that politics must follow law and serve it, as in any politically and legally stable country.

The importance of this study shows in being one of the first detailed studies that discuss this subject especially that it came in a sensitive political time for the Palestinian nationality , beginning with Palestinian-Israeli negotiations on the issues of borders and refugees and ending in presenting visualizations for the subject of nationality and the nature of it in Palestine, and specifically the Palestinian nationality Law project.

This study resulted in many conclusions such as the following :

The birth of the first Palestinian nationality at the time of the British Mandate starting at the Mandate's legal instrument, specifically article number seven.

The effect of the Israeli occupation year 1948 on the first Palestinian nationality to the residents of the occupied areas in 1948.to whom were given the Israeli nationality after having many hard conditions set to keep the demographics of the Arab –Israeli conflict -in which Israel aims to have higher number of Jewish population than the number of Arab population in the occupied areas- to suit the Zionist saying which is "Palestine is a land with no people , for a people with no land" . In addition to the refuge and Diaspora of many thousands of Palestinians in the neighboring Arab nations and of course the west bank and the Gaza strip.

The Jordanian-Palestinian Unity came to include the Palestinians living in the west bank , the Gaza strip and the Palestinian refugees to east Jordan until the speech of disengagement came and gave them back their original Palestinian nationality with out taking the necessary legal steps and measures to achieve significant political goals.

The Israeli occupation in 1967 increased the complexity of the situation for the residents of the west bank and Gaza strip to have Palestinian nationality, where the number of Palestinian refugees was in constant increase. The occupation set statuses which had no legal basis for the residents in east Jerusalem, and for the residents of the west bank and Gaza strip it gave another illegal status.

The Palestinian authority presented in reality many aspects of Palestinian sovereignty in the field of Palestinian nationality, the most prominent aspect was and still is the draft for the law of Palestinian nationality draft, and it is necessary to present many comments and notes till a Palestinian law that answers to the specific Palestinian needs is set.

After finishing this study our recommendations are:

- The importance of issuing a temporary law that grants the Palestinian nationality to the residents of the west bank including east Jerusalem, and the Gaza strip. Based on the international decisions 242 and 338 and the laws of the united Palestinian nationality 1925-1941 also the Jordanian nationality law of 1954 to have a visualization for

establishing a Palestinian nationality. And provide external protection for them , and contributing in applying laws legislated by the Palestinian legislative council.

- Granting Palestinian refugees (even if only as a formality) ; also granting them Palestinian passports after coordinating with their host countries and/or passports of the countries they live in. arranging with Arab countries to agree on letting Palestinian refugees to have double nationality as an exception and as support for the Palestinian people in their fight for independence and setting bilateral agreements with friend counties hosing those refugees.
- Slow and accurate study to put forward an all encompassing definition for the Palestinian nationality, to pave the way for a law that systemizes rules for the Palestinian nationality within the legal proceedings.
- Benefiting from previous experiences of other countries who recently worked on the nationality of their people , to make new legislations for the Palestinian nationality that are modern and up to international standards.
- Legislating a law of return specific to the special case of Palestinian refugees ,which grants all Palestinians or people from Palestinian descent (from both mother and father's side or from either side) the right to return to Palestine and have a Palestinian nationality . preparing an economic and social basis able to comprehend them, through investing the compensations of the refugees' case as a collective right in the growth and strengthening of the Palestinian infrastructure.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
اجازة الرسالة	
الاهداء	
اقرار	أ
شكروعرفان	ب
الملخص باللغة العربية	ت
الملخص باللغة الانجليزية	ح
قائمة المحتويات	ذ
مقدمة	ص
الفصل التمهيدي	1
المبحث الأول: ماهية رابطة الجنسية	3
المطلب الأول: التطور التاريخي لرابطة الجنسية	4
الفرع الاول: مفهوم الولاء في العصور البدائية	4
الفرع الثاني: مفهوم الولاء في العصور القديمة	5
الفرع الثالث: مفهوم الولاء في ظل العصور الوسطى	6
الفرع الرابع: الجنسية في الاسلام	6
الفرع الخامس: الجنسية بعد الثورة الفرنسية	8
المطلب الثاني: اركان رابطة الجنسية	10
الفرع الأول: الدولة كاحد اطراف رابطة الجنسية	10
الفرع الثاني: الفرد كاحد اطراف رابطة الجنسية	15
الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين طرفي رابطة الجنسية واهميتها لهما	21

المطلب الثالث: موقع الجنسية بين فروع القانون المختلفة وتعريفها القانوني	27
الفرع الاول: الجنسية من موضوعات القانون الخاص	28
الفرع الثاني: الجنسية من موضوعات القانون العام	31
الفرع الثالث: ما يشتبه بالجنسية من مصطلحات	35
المبحث الثاني: الاحكام العامة في اكتساب الجنسية	40
المطلب الاول: اكتساب رابطة الجنسية بقوة القانون	41
الفرع الاول: معيار حق الدم	42
الفرع الثاني: معيار حق الاقليم	44
الفرع الثالث: العلاقة بين معياري حق الدم وحق الاقليم	45
المطلب الثاني: اكتساب رابطة الجنسية بالارادة والاختيار	47
الفرع الاول: التجنس	47
الفرع الثاني: الزواج المختلط واثره على الجنسية	56
الفرع الثالث: تغير السيادة الاقليمية واثره على الجنسية	63
المبحث الثالث: الاحكام العامة في فقدان واستعادة الجنسية	67
المطلب الاول: الاحكام العامة في فقدان رابطة الجنسية	68
الفرع الاول: التخلي عن الجنسية	68
الفرع الثاني: الحرمان من الجنسية	70
المطلب الثاني: الاحكام العامة في استرداد الجنسية	74
الفرع الاول: استرداد الجنسية	74
الفرع الثاني: رد الجنسية	75
الفصل الأول: واقع الجنسية الفلسطينية خلال مراحلها التاريخية	76
المبحث الأول: جنسية سكان فلسطين حتى احتلال 1948 م	81

المطلب الأول: الجنسية في فلسطين ابان الحكم العثماني	82
الفرع الاول: اسس اكتساب الجنسية العثمانية	83
الفرع الثاني: اسس فقدان واسترداد الجنسية العثمانية	85
المطلب الثاني: الجنسية في فلسطين ابان الانتداب البريطاني	88
الفرع الاول: جنسية التأسيس الفلسطينية	94
الفرع الثاني: اسس ثبوت وفقدان الجنسية الفلسطينية	100
المطلب الثالث: اثر الاحتلال الاسرائيلي عام 1948 على الجنسية الفلسطينية	106
الفرع الاول: قانون الجنسية الاسرائيلي لعام 1952 وموقفه من العرب الفلسطينيين	107
الفرع الثاني: الوضع القانوني لجنسية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948	111
المبحث الثاني: جنسية سكان فلسطين ابان الوحدة الاردنية الفلسطينية	116
المطلب الاول: النظام القانوني لجنسية المملكة الاردنية الهاشمية	117
الفرع الاول: جنسية التأسيس الاردنية	117
الفرع الثاني: اسس ثبوت وفقدان الجنسية الاردنية	127
المطلب الثاني: واقع خطاب فك الارتباط على جنسية سكان الضفة الغربية	134
الفرع الأول: تبريرات خطاب فك الارتباط	137
الفرع الثاني: اثار خطاب فك الارتباط	138
المبحث الثالث: اثر الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 على الجنسية الفلسطينية	142
المطلب الاول: اثر احتلال عام 1967 على جنسية سكان القدس الشرقية	143
الفرع الأول: الاجراءات الاحتلالية في القدس الشرقية	143
الفرع الثاني: مدى قانونية وضع المقيم الدائم في القدس الشرقية	146
المطلب الثاني: الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 وجنسية فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة	150

المطلب الثالث: الوضع القانوني لجنسية اللاجئين الفلسطينيين عام 1967	152
المبحث الرابع: الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	154
المطلب الأول: مظاهر الوجود القانوني للدولة الفلسطينية	155
الفرع الاول: ركن الاقليم	155
الفرع الثاني: ركن الشعب	156
الفرع الثالث: ركن السيادة	156
المطلب الثاني: مظاهر وجود الجنسية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	159
الفرع الاول: المظاهر الدولية للجنسية الفلسطينية	159
الفرع الثاني: المظاهر الداخلية للجنسية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	160
الفصل الثاني: مستقبل الجنسية الفلسطينية	164
المبحث الأول: اشكاليات الجنسية الفلسطينية	166
المطلب الأول: اشكاليات خطاب فك الارتباط القانونية وانعكاساتها على الجنسية الفلسطينية	167
الفرع الاول: التكييف القانوني لخطاب فك الارتباط	167
الفرع الثاني: اشكاليات خطاب فك الارتباط وانعكاساتها على الجنسية الفلسطينية	176
المطلب الثاني: اشكالية قضية اللاجئين الفلسطينيين في قانون الجنسية الفلسطيني المرتقب	180
المبحث الثاني: الاحكام العامة في مشروع قانون الجنسية الفلسطيني	184
المطلب الأول: المبادئ القانونية الدولية التي تخدم تشريع قانون الجنسية الفلسطيني	185

المطلب الثاني: الاحكام العامة في مشروع قانون الجنسية الفلسطيني	187
الخاتمة	**194**
النتائج	**195**
التوصيات	**198**
المراجع	**200**
الملاحق	**210**

مقدمة

تحتل رابطة الجنسية مكانا حساسا ومهما في العلاقات القانونية الدولية نظرا لأهميتها على الصعيدين الفردي والدولي، فهي تشكل حماية شاملة للفرد في جميع شؤون حياته السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية داخل دولته وخارجها، كما وتعتبر المنظم الذي يمد وجود الدولة صاحبتها بالحياة والبقاء على الخارطة الدولية وذلك من خلال تنظيم عنصر الشعب فيها.

يتضح مما سبق أن رابطة الجنسية علاقة قانونية تربط بين طرفين هما الفرد والدولة منظمتها مرتبة في وجودها حقوق وواجبات بين طرفيها ومفرزة إلى الصعيد الخارجي نظاما ذا نتائج متعددة وواجبة الاحترام من قبل المجتمع الدولي إذا ما اتفقت مع الاتفاقيات الدولية الملزمة الثنائية أو الجماعية ومع العرف الدولي المتعلق بموضوع الجنسية.

رابطة الجنسية من العلاقات القانونية المرنة والمتغيرة وفقا لمصالح أطرافها كما أنها بتطورها التاريخي وتأثرها بكل مرحلة تاريخية مرت بها منذ العصور البدائية وحتى القرن الثامن عشر أصبحت فكرة متنازع في طبيعتها وآثارها، ومع ذلك بقيت من أهم العلاقات التي تمثل الهوية الشخصية للأفراد وانتماءاتهم السياسية وبذلك ارتبطت بفكرة حقوق الإنسان الأساسية، كما أنها تمثل فكرة الدول منظمتها على البقاء والاستمرارية ومن ثم التفاعل مع باقي دول المجتمع الدولي. وعليه فهي رابطة غير مؤبدة مما يعني أنها كما تُفقد وتتغير بأشكال معينة فهي تكتسب وتثبت بأشكال معينة أيضا، فقد تكون جنسية تأسيسية نظمتها الدولة عند نشوئها القانوني بهدف الحصول على شهادة ميلاد دولية لها على الصعيد الدولي من خلال إثبات وجود عنصر شعب خاص بها ومن تنضمر هذه

الجنسية عند تنظيم قانون خاص ينظم أحكامها بالمستقبل فيما يخص أسلاف من يحمل جنسية التأسيس وذلك اعتمادا على حق الدم أو على حق الإقليم أو على الحقين معا، وقد تثبت هذه الرابطة بالتجنس عندما يرى فرد ما مصلحة له في اكتساب جنسية أخرى ومتى تلاقت إرادته هذه وانسجمت مع القواعد المنظمة لأسس التجنس ومتى انطبقت عليه الشروط المطلوبة لاكتساب هذه الجنسية، وقد تثبت بالزواج المختلط وكذلك بتغير السيادة الإقليمية، أما تغير هذه الرابطة وهو ما يسمى قانونا بالفقدان فقد يتخذ صورة التخلي المرتبط بإرادة الفرد أو صورة الحرمان المرتبط بإرادة الدولة إلا انه هذا الفقدان ليس مطلقا بل يستطيع الفرد استرداد الجنسية التي فقدها متى ما توافرت به الشروط المنصوص عليها في قوانين الدولة صاحبتها، وذلك كله أي الثبوت والفقدان محكوم بالعديد من القواعد القانونية الدولية وبالعرف الدولي وبالاتفاقيات الدولية الملزمة.

ألقت الخصوصية الفلسطينية بظلالها على موضوع الجنسية الفلسطينية انطلاقا من المراحل التاريخية المتعددة التي مرت بها فلسطين وسكانها، فلكل مرحلة تاريخية واقع ومخطط سياسي خاص انعكست آثاره على شعب فلسطين منذ الحكم العثماني وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي كل مرحلة وتنفيذ المخططات السياسية الخاصة بها كان المرتع الخصب لذلك جنسية سكان فلسطين حيث اصبغ سكانها بالجنسية العثمانية إبان الحكم العثماني ثم بالفلسطينية إبان الانتداب البريطاني ثم بالأردنية التي اقتصرت على سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية إبان الوحدة الأردنية الفلسطينية مع بقاء الجنسية الفلسطينية المشرعة زمن الانتداب في قطاع غزة ناهيك عن إفرازات نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967 ذات الأثر المباشر على موضوع جنسية سكان فلسطين من حيث وضع اللاجئين الفلسطينيين ووضع المقيم الدائم لسكان القدس الشرقية، ثم إفرازات الوضع السياسي الأردني العربي

بما فيه الفلسطيني ونتائجه التي تمثلت بخطاب فك الارتباط الذي انصب أساسا على جنسية سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية الأردنية والذي اعتبرهم فلسطينيين وليس أردنيون وذلك بين ليلة وضحاها دون اتخاذ أي إجراء قانوني سليم لذلك، ثم مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وما رافق قيامها من ممارستها لبعض مظاهر السيادة ذات الأثر المباشر على موضوع الجنسية ولعل أبرزها كان الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى والتي وقفت أمام اكبر تحد لها عند تعريفها للفلسطيني وكذلك محاولة وضع تشريع خاص بالجنسية الفلسطينية من خلال مشروع قانون الجنسية الفلسطيني.

تكمن إشكالية هذه الدراسة في اختلاط مفهوم الجنسية التي يتمتع بها سكان فلسطين من الناحيتين القانونية والواقعية لاختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين ومن ثم اختلاف السياسة المنتهجة في كل مرحلة لتحقيق الأهداف المرجوة، ولعل الصراع العربي الإسرائيلي كان من اشد المؤثرات على هذا الموضوع منذ الانتداب البريطاني وحتى الآن، فالأصل في أي موضوع قانوني هو اتحاد جانبيه القانوني والواقعي بحيث يتبع الجانب الواقعي ذلك القانوني، فالأصل أن يكون الشخص فلسطينيا قانونا وواقعا معا وليس فلسطينيا واقعا وأردنيا قانونا، هذا بالإضافة إلى تفوق السياسة على القانون خصوصا في موضوع الجنسية في فلسطين، فلو تم تناول هذا الموضوع في بلد مستقر من الناحية السياسية لكان من السهل بمكان تناوله بكل حيثياته بعكس الحال في فلسطين التي كانت ولا زالت محلا للصراعات وسكانها محلا لآثار هذه الصراعات، فالصبغة الفلسطينية القانونية لسكان هذا البلد وتحديدها بأطرها الواضحة والمستقبلية من الناحية القانونية كانت من أهم إشكاليات هذه الدراسة وذلك بهدف التمهيد إلى وجود تشريع فلسطيني سليم يحدد هذه الرابطة بأركانها الثلاث.

ويعود السبب في اختيار موضوع " النظام القانوني للجنسية الفلسطينية بين الواقع والقانون" كعنوان لهذه الرسالة إلى ندرة المؤلفات القانونية في المكتبة العربية التي تناولت هذا الموضوع بصورة مباشرة ومتكاملة، فمعظم مؤلفات الجنسية كانت قد تناولت نظام الجنسية كنظام موجود في دولة مستقرة وكمبادئ وقواعد نظرية أو في دول مستقرة سياسيا وقانونيا، هذا بالإضافة إلى أهمية هذا الموضوع على الصعيدين الوطني الفلسطيني والشخصي ولا سيما وأننا في مرحلة إقرار تشريعات فلسطينية والتي حتما سيكون منها موضوع الجنسية الفلسطينية بعد التوصل إلى حل نهائي مع الجانب الإسرائيلي، فقد كان من الضروري تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل والتحليل المقارن والموسع -قدر الإمكان-من اجل المساهمة في إبداء الرأي القانوني وتقرير الموقف من موضوع الجنسية الفلسطينية في خضم ما يشوبه من آثار سياسية مختلطة في مرحلة تشريعية فلسطينية وطنية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الصعوبات الجدية التي واجهتني أثناء كتابتي لهذه الرسالة، أهمها افتقاد المكتبة العربية بما فيها الفلسطينية للمؤلفات القانونية المتخصصة في مجال هذه الدراسة باستثناء مؤلفين للأستاذ معتز قفيشة، كما أن الجانب القانوني في تناول هذا الموضوع كانت تغلب عليه الخلفية السياسية تبعا لكل مرحلة تاريخية مرت بها فلسطين فصعوبة الفصل بين هذين الجانبين كان من معضلات البحث في هذا الموضوع، هذا بالإضافة إلى صعوبة الاتسام بالحيدة عند بحث موضوع الهوية الوطنية الفلسطينية لي كباحثة في هذا الموضوع.

تم تناول هذه الرسالة في فصل تمهيدي وفصلين وخاتمة، تناولت في الفصل التمهيدي ماهية رابطة الجنسية وتطورها التاريخي والأحكام العامة في اكتساب وفقدان واستعادة هذه الرابطة. أما الفصل

الأول فقد تناولت من خلاله واقع الجنسية الفلسطينية خلال مراحلها التاريخية منذ الحكم العثماني وحتى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، أما الفصل الثاني من هذه الرسالة فقد تناولت خلاله مستقبل الجنسية الفلسطينية من حيث إشكاليات هذه الجنسية المستقبلية بالإضافة إلى التعليق على مشروع قانون الجنسية الفلسطيني. أما الخاتمة فقد حوت تلخيصا والتوصيات التي تم استنتاجها من خلال هذه الدراسة.

وبناء على ما سبق، فقد جاءت خطة البحث في هذه الرسالة كالآتي:

الفصل التمهيدي.

- المبحث الأول: ماهية رابطة الجنسية.
- المبحث الثاني: الأحكام العامة في اكتساب الجنسية.
- المبحث الثالث: الأحكام العامة في فقدان واستعادة الجنسية.

الفصل الأول: واقع الجنسية الفلسطينية خلال مراحلها التاريخية.

- المبحث الأول: جنسية سكان فلسطين حتى احتلال 1948 م.
- المبحث الثاني: جنسية سكان فلسطين إبان الوحدة الأردنية الفلسطينية.
- المبحث الثالث: اثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 على الجنسية الفلسطينية.
- المبحث الرابع: الوضع القانوني للجنسية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الثاني: مستقبل الجنسية الفلسطينية.

- المبحث الأول: إشكاليات الجنسية الفلسطينية.
- المبحث الثاني: الأحكام العامة في مشروع قانون الجنسية الفلسطيني.

وتحقيقا للترابط بين أجزاء وفصول الرسالة انتهينا بأهم ما توصلت إليه من نتائج وما أوصي به من توصيات ومقترحات.